# الرياض الاقتصادي

rb-economy@alriyadh.com

الأحد 12 جمادى الأولى 1448هـ | 1 نوفمبر 2026م - العدد 21228 - السنة الرابعة والستون

SUNDAY -1-11-2026-ISSUE:21228 - 64th Year


# ثروات تحت الأرض.. كيف تصنع المملكة اقتصادًا فوقها؟

## من مناجم المعادن إلى مصانع الفرص.. رهان على القيمة



حسين بن حمد الرقيب

لا تُقاس القوة الاقتصادية لثروات المعدنية بحجم ما يوجد تحت الأرض وحده، بل بقدرة الاقتصاد على تحويل هذه الموارد إلى منتجات وصناعات ووظائف وصادرات. فالمعادن تمنح الدول فرصة للنمو، لكن حجم الاستفادة منها يتوقف على كفاءة الاستثمار، وتطور الصناعة، والقدرة على الوصول إلى الأسواق. ومن هذه الزاوية، تكشف إحصاءات الثروة المعدنية السعودية لعام 2025 عن قاعدة مهمة لبناء مصادر جديدة للدخل، وتوسيع مساهمة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. وبرؤية اقتصادية، فإن أهمية المعادن تتجاوز إيرادات استخراج المعادن وبيعها؛ إذ يمكن أن يحرك استثمارات واسعة في النقل والطاقة والخدمات الهندسية والمعدات والصيانة. وكل مشروع تعديني قادر على خلق طلب على أنشطة أخرى، بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمشاركة. وعندما تتنوع هذه الروابط داخل المملكة، يرتفع الأثر الاقتصادي للاستثمار، وتبقى حصة أكبر من الإنفاق والعوائد داخل الاقتصاد المحلي. وتكمن الفرصة الأكبر في ربط المناجم بالمصانع، وتحويل الموارد المعدنية إلى منتجات أعلى قيمة، بدل الاكتفاء بالمراحل الأولى من الإنتاج. فالمنتوج المعالج والمتصنيع يمكن أن يزيد العائد من الموارد، ويوفر وظائف تتطلب مهارات فنية وهندسية، ويدعم نقل المعرفة والتقنية. غير أن تحقيق تلك الفرص يحتاج إلى اختيار الصناعات التي تمتلك مقومات منافسة، من حيث التكلفة والجودة والقرب من الأسواق. ليصبح محور التخطيط الاستثمار الخاص، وتوسيع الطلب على الخدمات، وفتح فرص اقتصادية في مناطق قريبة من مواقع الإنتاج.

ويبرز نمو الرخص التعدينية بوصفه أحد المؤشرات المهمة في التقرير. فقد ارتفع عددها من 2,401 رخصة في عام 2024 إلى 2,925 رخصة في عام 2025، بزيادة تقارب 21.8٪. ويشير هذا الارتفاع إلى توسع النشاط المرخص، لكنه يحتاج إلى متابعة ما يحدث بعد إصدار الرخصة. فالمعيار الأهم هو عدد المشروعات التي تبدأ العمل، وحجم استثماراتها، وقدرتها على الإنتاج بكفاءة وتحقيق عائد اقتصادي مناسب.

### جودة المشروعات

ولهذا، فإن المرحلة التالية تتطلب التركيز على جودة المشروعات وسرعة انتقالها من الدراسة إلى التنفيذ. فقد يحصل المستثمر على رخصة، ثم يواجه صعوبة في التمويل، أو ارتفاعا في تكلفة الخدمات، أو تحديات فنية. وكلما كانت المعلومات الجيولوجية أوضح، والإجراءات أكثر استقرارا، والخدمات الأساسية أقرب، ارتفعت قدرة المستثمر على اتخاذ القرار. وهذا يقلل الوقت الضائع، ويساعد على توجيه الأموال إلى المشروعات الأكثر جدوى.

أما احتياطيات الذهب، التي بلغت 16.68 مليون أوقية، فتمنح القطاع قاعدة مهمة لتنويع المحفظ. غير أن حجم الاحتياطي وحده لا يكفي لتقدير الأرباح المستقبلية. فالنتائج تعتمد على تكلفة استخراج الأوقية، ونسبة المعدن في الخام، وحجم الاستثمار المطلوب، ثم يواجه صعوبة في التمويل أو ارتفاعا في تكلفة الخدمات كبيرة. لذلك يحتاج إلى إنفاق مرتفع يجعل عائده أقل من مشروع أصغر وأكثر كفاءة في التشغيل.

وتظهر البيانات أيضا احتياطيات تبلغ 1.85 مليون طن من الزنك، و0.72 مليون طن من النحاس. وتكمن أهمية هذه المعادن في ارتباطها باستخدامات صناعية واسعة. فالنحاس يدخل في الأسلاك والمعدات الكهربائية، بينما يستخدم الزنك في حماية الحديد من التآكل وصناعات أخرى. ومن هنا، يمكن النظر إلى هذه الاحتياطيات بوصفها قاعدة محتملة لتطوير أنشطة صناعية محلية، بشرط توافر الجدوى والأسواق والتقنيات المناسبة.

وتُبرز القيمة الاقتصادية عندما تتحول المعادن إلى منتجات أعلى تصنيعا. فجبع الخام يحقق دخلا، لكن معالجته وتحويله إلى مواد أو مكونات صناعية قد يضاعف مصادر إضافية للإيرادات والتوظيف. إلا أن هذا الانتقال يحتاج إلى اختيار مدروس. فليس كل نشاط تصنيعي مناسبا لمجرد توافر المعدن، بل يجب أن تتوافر الطاقة والمهارات وحجم الطلب والقدرة على المنافسة. حتى يستمر المشروع دون اعتماد دائم على الدعم.

وفي التجارة الخارجية، بلغت صادرات المعادن ومصنوعاتها نحو 22 مليون طن، مقابل واردات بلغت 30 مليون طن خلال عام 2025. وهذه المقارنة تعكس اختلافا في الكميات، لكنها لا تكفي للحكم على الميزان التجاري بالكمية. فقد يكون الطن المستورد أعلى سعرا من الطن المصدر، أو العكس. لذلك، يحتاج التحليل الكامل إلى معرفة الأسعار ونوع المنتجات ومستوى تصنيعها، وليس الاكتفاء بوزن الشحنات الداخلة والخارجة.

كما أن ارتفاع الواردات لا يحمل دلالة سلبية بالضرورة. فقد يعكس زيادة احتياجات البناء والتصنيع والمشروعات الجديدة. وقد يشير في بعض المنتجات إلى فرص لتوسيع الإنتاج المحلي، والفصل بين الاحتمالين يتطلب دراسة تفصيلية للطلب. فالواردات التي تخدم نشاطا إنتاجيا مناسبا تختلف عن الواردات التي يمكن توفير بديل محلي منافس لها. ولهذا يجب أن تقوم قرارات الاستثمار على فهم السوق، لا على حجم الاستيراد وحده.

وتقدم الأسمدة الفوسفاتية مثالا واضحا على مجال يتمتع بحضور تصديري قوي من حيث الكميات. فقد بلغت صادراتها 6.437 مليون طن، مقابل واردات بلغت 54 ألف طن. ويكشف هذا الفارق عن قدرة إنتاجية تخدم أسواقا خارجية. ويتجاوز دورها تلبية الاحتياجات المحلية. كما يوضح أهمية الربط بين الموارد المعدنية والتصنيع والخدمات اللوجستية، بما يسمح بتحويل الثروة الطبيعية إلى منتج قابل للتسويق على نطاق واسع.

ويظهر اتجاه مشابه في النحاس، إذ بلغت صادراته 336 ألف طن، مقابل واردات بلغت أربعة آلاف طن. كما وصلت صادرات الزنك إلى 119 ألف طن، مقابل واردات تقارب 0.28 ألف طن. وتمنح هذه الأرقام أساسا لدراسة فرص المعالجة والتصنيع، لكنها لا تحدد وحدها حجم الفرصة. فمن الضروري معرفة طبيعة المواد المصدرة، وما إذا كانت خامات أو منتجات معالجة. قبل اقتراح صناعات جديدة مرتبطة بها.

وفي الأومنيوم الخام، بلغت الصادرات 191 ألف طن، مقابل واردات بلغت 222 ألف طن. وتقارب الكميتين يوضح أهمية النظر إلى تفاصيل التجارة بدل قراءة الإجمالي فقط. فقد تختلف المواصفات والجودة والاستخدامات والتوقيت بين الصادرات والواردات. ويمكن أن يصدر الاقتصاد نوعا معينا، ويستورد نوعا آخر تحتاجه الصناعة. ولذلك، فإن تطوير الصناعة يتطلب تحديد المنتجات المطلوبة بدقة، وربط التوسع الإنتاجي باحتياجات العملاء الفعلية.

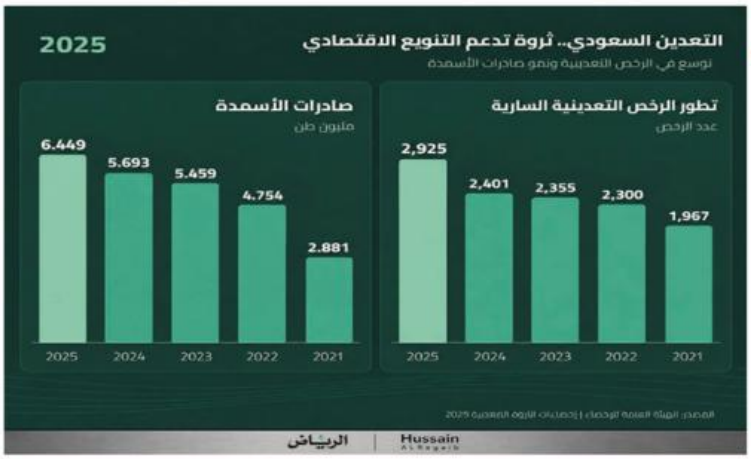
أما الحديد، فقد بلغت وارداته 1.86 مليون طن، مقابل صادرات بلغت 20 ألف طن. ويستحق هذا الفارق دراسة أنواع المنتجات المستوردة، ومدى قدرة المصانع المحلية على توفيرها بأسعار وجودة مناسبة. وقد تكون هذه الفرصة في منتج متخصص أو مرحلة معالجة محددة، أكثر من كونها في زيادة الإنتاج العام. فالاستثمار الناجح يبدأ من فجوة واضحة في السوق، ثم يبني قدرته على خدمتها بكفاءة واستمرار.

وفي المعادن الثمينة، بلغت واردات الذهب 94 طنا مقابل صادرات بلغت 20 طنا، بينما بلغت واردات الفضة 123 طنا مقابل صادرات بلغت ثلاثة أطنان. ولا يصح اعتبار هذه الفروق دليلا مباشرا على ضعف الاستخراج المحلي. فالتجارة تتأثر بالطلب والمخزون والشكل المنتجات واستخداماتها. كما أن الاحتياطيات الموجودة في الأرض تختلف عن الإنتاج السنوي. ويختلف كلاهما عن حركة الاستثمار والتصدير خلال سنة واحدة.

ومن الجوانب المهمة كذلك توزيع الأثر الاقتصادي على المناطق. فوجود مشروع تعديني يمكن أن يخلق طلبا محليا على السكن والنقل والخدمات والمقاولين. لكن تعظيم الفائدة يتطلب تحديد مهارات السكان، وعندما تنمّى المنطقة مجرد موقع للاستخراج، يكون أثر المشروع محدودا نسبيا. أما عندما تنشأ حوله أعمال وخدمات ومهارات، فإنه يصبح مركزا لنشاط اقتصادي أوسع وأكثر قدرة على الاستمرار.

ويحتاج هذا التوسع إلى تمويل يناسب طبيعة التعدين، لأن المشروعات قد تتطلب سنوات قبل تحقيق الإيرادات. كما يحتاج إلى إدارة مسؤولة للمياه والطاقة والمخلفات وإعادة تأهيل المواقع. فالكفاءة البيئية والتشغيلية تؤثر في تكلفة المشروع وقدرته على الاستمرار. ومن الأفضل إدراج هذه المتطلبات في الدراسة منذ البداية، حتى تكون الأرباح المتوقعة مبنية على حساب شامل للتكاليف والالتزامات طوال عمر المشروع.

وتشير قراءة هذه المؤشرات إلى أن فرصة السعودية تتجاوز زيادة كميات المعادن المستخرجة. فالفرصة الأوسع هي بناء علاقة أقوى بين الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والخدمات والتحضير. وعندما يصبح نجاح القطاع مرتبطا بقيمة ما يضيفه للاقتصاد، وظائف نوعية، وموردون محليون، ومنتجات أكثر تنافسية. فالثروة تحت الأرض تمنح البداية، أما القدرة على تحويلها إلى نشاط منتج ومستدام، فهي التي تصنع الفارق فوق الأرض.








سفارة جمهورية باكستان الإسلامية الرياض

تدعو سفارة جمهورية باكستان الإسلامية في الرياض

الشركات ذات السمعة الطيبة للمشاركة في عملية تقديم العطاءات لتقديم الخدمة التالية:

مكافحة الآفات وصيانة نظام الحديقة الداخلية.

يمكن للشركات والمؤسسات المهتمة التواصل مع السفارة عبر البريد الالكتروني التالي للحصول على وثائق المناقصة:
headofchancery@pakistaninksa.com

ستجرى عملية المناقصة وفقا لقواعد هيئة تنظيم المشتريات العامة (PPRA).

آخر موعد لتقديم العطاءات: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٦، الساعة ١٢:٠٠ ظهرا.

سفارة جمهورية باكستان الإسلامية، الرياض

صندوق بريد: ٩٤٠٠، الرياض ١١٦٩٣، المملكة العربية السعودية.

رقم الهاتف: ٠١١-٤٨٨٤١١١



سفارة جمهورية باكستان الإسلامية الرياض

تدعو سفارة جمهورية باكستان الإسلامية في الرياض

الشركات ذات السمعة الطيبة للمشاركة في عملية تقديم العطاءات لتقديم الخدمة التالية:

- خدمات النظافة العامة وصيانة وتشغيل نظام التكييف والتهوية (HVAC).

يمكن للشركات والمؤسسات المهتمة التواصل مع السفارة عبر البريد الالكتروني التالي للحصول على وثائق المناقصة:
headofchancery@pakistaninksa.com

ستجرى عملية المناقصة وفقا لقواعد هيئة تنظيم المشتريات العامة الباكستانية (PPRA).

الموعد النهائي لتقديم العطاءات: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٦، الساعة ١٢:٠٠ ظهرا.

سفارة جمهورية باكستان الإسلامية، الرياض

صندوق بريد: ٩٤٠٠، الرياض ١١٦٩٣، المملكة العربية السعودية.

رقم الهاتف: ٠١١-٤٨٨٤١١١